

تحليل لبعض العوامل الخارجية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية في العراق**للمدة (2010-2020)****An analysis of some quantitative external factors affecting banking risks in Iraq for the period (2010-2020)**أ. م. د. أيسر ياسين
Assistant Prof . Dr. Ayser Yassinالباحثة نجود نبيل
Nejood Nabeelكلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية
College of Administration and Economics / Iraqi UniversityAysar.fahad@aliraqia.edu.iqNejood.nabeel@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2022/07/03

تاريخ قبول البحث: 2022/07/13

المستخلص :

يهدف البحث الى توضيح وتحليل أهم العوامل التي تؤثر في المخاطر المصرفية في العراق فهناك نوعين من العوامل الاولى داخلية تكون أما نوعية وكمية هذه العوامل تقلل من الخطر المصرفي اذا ماوجهت بالشكل الامثل, أما النوع الثاني يتمثل بعوامل خارجية نوعية وكمية من شأنها تقليل المخاطر عند الالتزام بها. تم اعتماد المنهج الاستنباطي الوصفي في الجانب النظري وكذلك اعتماد المنهج التحليلي في تحليل بعض العوامل الكمية الخارجية التي تصيب الجهاز المصرفي العراقي ككل للمدة (2010-2020) بالاعتماد على البيانات المتوفرة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية وقد توصل البحث الى استنتاجات هي إن البنك المركزي يُخفض الاحتياطات وأسعار الفائدة في الازمات كنوع من السياسة التوسعية, وأن اسعار الصرف والتضخم عادة ماترتفع عند تخلخل الوضع الاقتصادي, وأهم التوصيات هي ضرورة التزام المصارف بقواعد وقوانين البنك المركزي.

Abstract:

The research aims to clarify and analyze the most important factors that affect banking risks in Iraq. There are two types of factors, the first being internal. The quality and quantity of these factors reduce the banking risk if they are optimally directed. The second type is represented by qualitative and quantitative external factors that reduce risks when committed to them. . The deductive descriptive approach was adopted in the theoretical aspect, as well as the adoption of the analytical approach in analyzing some of the external quantitative factors that affect the Iraqi banking system as a whole for the period (2010-2020) based on the available data from statistical publications and annual reports. The research reached conclusions that the Central Bank is reducing reserves and interest rates in crises as a kind of expansionary policy, and that exchange rates and inflation usually rise when the economic situation is disrupted, and the most important recommendations are the need for banks to adhere to the rules and laws of the Central Bank.

المقدمة :

نتيجة لتزايد الأزمات والتطورات الحاصلة أصبحت المخاطر تحيط بجميع نواحي الحياة ويُعد القطاع المصرفي الشريان الرئيسي والأساسي الذي يغذي باقي القطاعات, ولأشك في انه هو الآخر يتعرض للعديد من المخاطر التي تؤثر كثيراً على عمله وتؤدي الى نتائج غير مرغوبة قد تصل الى الإفلاس, ففي ظل التطورات التكنولوجية والعولمة والتنافس ما بين الدول ازدادت المخاطر المصرفية وتعددت وكانت تؤثر بها العديد من العوامل سواء داخلية او خارجية التي كانت ذات تأثيرات سلبية أو ايجابية في تعرض المؤسسات للخطر. لا شك في ان المخاطر التي تتعرض لها المصارف عديدة ومتنوعة قد تكون مخاطر ائتمانية او تشغيلية او إلكترونية او مخاطر مالية واهمها مخاطر الإفلاس, من منظور آخر يمكن تصنيف المخاطر الى نوعين هي المخاطر النظامية التي تصيب جميع القطاعات والاقتصاد بشكل عام ولا يمكن السيطرة عليها أو تلافيها والنوع الثاني مخاطر غير منتظمة وهي تصيب قطاع معين او مؤسسة او مصرف يمكن السيطرة عليها من خلال التنوع في الاصول.

مشكلة البحث

تسعى المصارف وعلى مدى سنوات لتحقيق اقصى عائد ممكن بأقل مخاطر وتشكل المخاطر المصرفية السمة الملزمة للعمل المصرفي لهذا اخذت حيزاً كبيراً على مستوى العالم وخصوصاً بعد تزايد واستمرار الازمات المالية والمصرفية, وبهذا تكمن مشكلة الدراسة في :ماهو تأثير العوامل الخارجية في المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي العراقي؟

اهمية البحث

تكمن اهمية هذه الدراسة في انها تستعرض وتحلل العوامل الخارجية التي تؤثر في المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي في العراق.

اهداف البحث

تتمثل اهداف البحث في توضيح انواع المخاطر المصرفية وكذلك في بيان وتحليل العوامل الخارجية المؤثرة في المخاطر المصرفية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

1. الحدود الزمانية: تمثلت مدة البحث بالسنوات (2010-2020).
2. الحدود المكانية: المصارف الحكومية والخاصة في الجهاز المصرفي العراقي.

فرضية البحث

تتمثل فرضية الدراسة في إن العوامل الخارجية المتمثلة بسعر الفائدة, سعر الصرف, والتضخم ترتبط بعلاقة طردية مع المخاطر المصرفية كلما ازدادت أدت تلك الزيادة الى ارتفاع المخاطر والعكس عند إنخفاضها, أما عامل الاحتياطات فيرتبط بعلاقة عكسية مع المخاطر فكلما ازدادت أدى ذلك الى تقليل المخاطر.

الدراسات السابقة

1. دراسة Zhao, (2007). عنوان الدراسة: Credit Risk Management in Major British Banks (إدارة مخاطر الائتمان في المصارف البريطانية الرئيسية). حيث ان عينة الدراسة كانت من 4 مصارف في الفترة من 2004_2006 والهدف الرئيسي للدراسة هو ادارة المخاطر الائتمانية من الناحية الكمية والنوعية حيث عنيت الدراسة بالاهتمام بالقروض المتعثرة واحتياطي الديون ورأس المال, وان نتائجها التي توصلت اليها هي المحافظة على المستوى نفسه من الجودة مما يعني ذلك القدرة على التحكم في مخاطر الائتمان.

2. **دراسة شاهين و صباح (2011).** عنوان الدراسة هو (أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني). تناولت الدراسة تحليل ومناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في؛ السيولة، الائتمان، أسعار الفائدة، رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات لعينة من المصارف عددها 12 مصرفاً للمدة (1997-2008) باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data وتطبيق معادلة الأمان المصرفي، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد ووجود علاقة عكسية مع المخاطر الائتمانية واوصت باتخاذ سياسات للتخلص من المخاطر.
3. **دراسة القيسي (2017).** الدراسة بعنوان (تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014)، هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج CAMELS ، واستخدمت الدراسة متغيرين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية و توصلت الى اشتقاق نموذج مصغر هو نموذج came والذي له قدرة على تفسير أداء البنوك الأردنية واوصت الدراسة بإستخدام هذا النموذج المصغر من قبل البنك المركزي الاردني لتقييم أداء البنوك.

المبحث الاول - الإطار النظري للمخاطر المصرفية

المطلب الاول: مفهوم المخاطر المصرفية

اهتم المحللون والأقتصاديون بمفهوم المخاطر التي تواجه المصارف بشكل خاص وكانت هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم المخاطر المصرفية فقد عرفت لها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Services Roundtable (FSR) على أنها (احتمالية حصول خسارة ، إما ان تكون بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال، أو خسائر في رأس المال، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال وجود القيود التي تحد من قدرة المصارف على ان تستمر في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاتها وتحد من قدرتها على استغلال الفرص في تحقيق الأرباح) (TFSRT, 1999). أما Keegan فقد عرفها على أنها (احتمال تعرض المصرف الى خسارة غير متوقعة او مخطط لها)، كذلك يمكن تعريفها على أنها (التذبذب في العوائد المتوقعة على الاستثمار مما ينتج عنها خسارة محققة تؤثر على سير خطته الاستراتيجية) (Keegan, 2004: 9).

المطلب الثاني: انواع المخاطر

تقسم المخاطر الى عدة تقسيمات وهي كالآتي:

اولاً: المخاطر المالية: هي مخاطر تؤثر على اموال المصرف سواء اموال نقدية او موجودات وتنقسم الى:

1. **مخاطر السيولة Liquidity Risk:** وتعتبر من اهم مخاطر المصرف أسبابها ناجمة عن سحب المودعين المفاجيء لافوالهم المودعة في المصرف هذا الامر يجعل المصرف مضطراً الى بيع الموجودات ذات الاجل القصير (جبر، 2006: 276).
2. **المخاطر الائتمانية Credit Risk:** وهي المخاطر الناتجة عن تعثر الزبون في الوفاء بما في ذمته تجاه المصرف في الفترة المحددة وعادة مايؤثر هذا التعثر على أداء المصرف (الكراسنة، 2006).
3. **مخاطر رأس المال Capital Risk:** هي احتمالية عدم مقدرة المصرف للوفاء بالتزاماته خاصة مايتعلق باموال الودائع وتتأثر هذه المخاطر بسياسة التوزيع للارباح التي تتبعها المؤسسة (الشاهد، 2000: 44).

4. **مخاطر السوق Market Risk:** عادة ماتكون هذه المخاطر منتظمة اسبابها اقتصادية او سياسية وتؤثر في جميع القطاعات , تكمن خطورتها في انها لا تنتج عن ضعف اداء المصرف وانما تكون ناجمة عن عوامل ومؤثرات خارجة عن سيطرته(حشاد, 2005 : 42), وتشمل المخاطر السوقية كل من:

أ. مخاطر سعر الفائدة (Interest- rate Risk): هي مخاطر سوقية منتظمة تحدث نتيجة تغيير سعر الفائدة بالصعود او الهبوط ويمكن تعريفها على انها انخفاض في معدل العائد بالنسبة الى تكاليف التمويل وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض هامش الفائدة والدخل(شماخ, 2008:150).

ب. مخاطر تقلبات سعر الصرف (Foreign Exchange Risk): وتنشأ بسبب التقلب والتغير العكسي في اسعار الصرف للعملة ومن أجل تجنبها تعمل المصارف على توظيف جزء من اموالها في الاستثمارات الاجنبية من اجل زيادة الارباح وكذلك تقوم بتنوع المحافظ الاستثمارية لتقليل المخاطر(عبدالله والطراد, 2006:115).

ت. مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية (Risk Securities Prices Movements): وتنشأ عادة هذه المخاطر نتيجة للتقلبات الاقتصادية حيث ان الاقتصاد في العالم يمر بدورات يتخللها الانتعاش والركود (الدورات الاقتصادية) من شأنها ان تؤثر في عمليات الاستثمار للأوراق المالية المتمثلة بالأسهم والسندات(العلي, 2008: 62).

ثانيا:المخاطر غير المالية (مخاطر الاعمال) : وهي مخاطر تتعلق بجوانب تشغيلية وإدارية وتنقسم الى:

1. **المخاطر التشغيلية (Operational Risk):** تُعرف على انها احتمال حدوث خسارة ناتجة عن فشل العمليات داخل المصرف المتمثلة بكل من الاجهزة المستعملة او الكادر العامل من موظفين وعاملين(حمرة, 2014:98).

2. **المخاطر الالكترونية (Risk of Electronic):** تؤثر في العمليات الالكترونية المصرفية نتيجة التطور التكنولوجي واهتمت لجنة بازل بوضع قواعد وارشادات وتعليمات التي تتيح ادارة هذا النوع من المخاطر خصوصا مايتعلق بالاختراق(الخطيب, 2005:247).

3. **مخاطر الالتزام (Commitment Risk):** تنتج هذه المخاطر عن عدم الامتثال للقوانين والقواعد والمعايير المحددة أو عدم تطبيقها وفقا لما هو مقرر.

4. **مخاطر السمعة (Reputational Risk):** هي مخاطر تكون اسبابها نتيجة لوجهات النظر السلبية خارج نطاق المصرف اي المتمثلة بالبيئة الخارجية المتعلقة بالعمل او اي جهة تتعامل مع المصرف و تؤثر على تعاملاته(عبد العزيز ومحمد, 2008:7).

5. **المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks):** وتسمى ايضا مخاطر السياسة العامة وعادة ما تتمثل بغياب أو سوء التوجيه والادارة التي ينتهجها المصرف مما يضع على عاتقه اخطاء ونتائج سلبية على المدى الطويل تؤثر في الايرادات ورأس المال(الكراسنه, 2006 : 37).

6. **المخاطر السياسية (Political Risk):** هي مخاطر ناجمة عن التغيرات السياسية التي تطرأ سواء كانت داخلية كالقوانين والتشريعات والضرائب إضافة الى السياسات النقدية او التمويلية او خارجية كالمقاطعات والعولمة والحروب(عبد الكريم, 2007 : 8).

7. **المخاطر القانونية (Legal Risk):** تحدث في الحالات التي يتم فيها انتهاك وخرق القوانين والانظمة, وتتسبب بتخفيض الموجودات وزيادة الالتزامات و تتعرض المصارف لها عند الدخول في صفقات او استثمارات حديثة العهد لا توجد قوانين كافية او مدركة حولها(عبد القادر, 2006 : 150).

8. مخاطر التركيز (Concentration Risk): يجب ان يتميز العمل المصرفي بالتنوع حيث لا يقتصر على فئة معينة من الزبائن او موقع محدد. هذا التنوع يجعل المصرف في حالة من الامان والتحوط لتوزيع اعماله على عدة مستويات وفئات ومواقع وبهذا يصبح قادرا على امتصاص الصدمات. فالتنوع الجغرافي للمصرف وثقة الزبائن من جميع الفئات ووفق اماكن متفرقة وبمحافظة استثمارية مختلفة الأحجام, سوف يساهم في التخفيف من مخاطر التركيز (التقرير السنوي لمصرف الراجحي, 2020).

المبحث الثاني -العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في المخاطر المصرفية

المطلب الاول : العوامل الداخلية

تتمثل هذه العوامل بنوعين نوعي و كمي و التي سيتم توضيحها كالآتي:

اولا:العوامل الداخلية النوعية المؤثرة في المخاطر

وهي عوامل لا يمكن قياسها والتنبؤ بها وتعتمد على متغيرات وصفية وتخمينية وتتمثل بما يلي:

1-الادارة والتنظيم الهيكلي للمصرف Management and structural organization of the bank : تقوم الإدارة

العليا في المصرف بتطبيق إستراتيجيات وسياسات مجلس الإدارة من خلال العديد من البرامج، والتي تتضمن عادة تنفيذ المهام والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر واتباع النظم الكافية لقياسها وتوجيهها كذلك آليات المراقبة الداخلية الفعالة فيها(زيد، 2013:12).

2-الرقابة المصرفية الداخلية (Internal banking supervision): ان لنظام الرقابة مفهوم واسع وتعددت آراء المختصين

في هذا المجال بتوضيحه فهو خطة منهجية من قبل الادارة لحماية الموجودات فضلا عن دقة السجلات المحاسبية وضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المحددة(السامرائي، 2016:17).

3-المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (Risk Based Internal Audit): تُعد عامل مهم حيث عرفها معهد المدققين

الداخليين في امريكا على انها (النهج الذي يربط المراجعة الداخلية مع الهيكل العام لأدارة المخاطر في المصرف و يحتوي على تقارير مقدمة ذات ضمانات حول عملية ادارة المخاطر وتحديد مستويات الخطر ووضع سيناريو وحل لكل مستوى فيه)، وهي تختلف عن المراجعة الداخلية التقليدية. ان عملية المراجعة الداخلية توضح الطريقة التي يتم بها مزج مفاهيم المخاطر التي تؤثر على عمل المنظمة مع المقاييس المقترحة لادارتها بالاضافة الى المتابعة والتقييم والتقارير الدورية(احمد، 2019:60).

4-التدريب والتأهيل للعاملين في قطاع المصارف (Training and qualification of employees in the banking sector)

banking sector: مما لا شك به ان موضوع التدريب هو من السمات الحديثة التي تهتم بها المؤسسات لمواكبة التطورات التكنولوجية فالقوى البشرية المتمرسه تستطيع تحقيق الاهداف الاستراتيجية ويعتبر تدريب العاملين محور اساسي في الارتقاء بالعمل المصرفي(الحنيطي، 2004 :65).

ثانياً:العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المخاطر

وهي عوامل يمكن قياسها وتحديد كمياً عن طريق البيانات واستعمالها كمؤشرات للتنبؤ وتتمثل بما يلي:

1. السيولة (Liquidity): مفهوم مهم يعني توفر اموال نقدية بصورة سائلة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوائد المؤسسة المالية،

ومخاطر الائتمانات، فهي تتعلق بمدى مقدرة المؤسسة على دفع التزاماتها في حال انخفاض إيراداتها، ومن المرجح أن تواجه المصارف التي لديها مخاطر سيولة عالية التقصير في دفع مطلوباتها ويشير مفهوم السيولة إلى المدى الذي يتمكن المصرف التصرف بامواله بسرعة في السوق دون أن يكون له تأثير على عرقلة العمل داخل المؤسسة المالية(الحسيني والدوري، 2000:93).

2. رأس المال (Capital concept): ويتمثل بالأسهم العادية مضافا إليها الاحتياطات, والاحتياطات هي الأرباح الناتجة من السنوات السابقة التي تم احتجازها أي أنه جميع الأموال التي يمتلكها المصرف أو المؤسسة المالية منذ أن تم تأسيسه بالإضافة إلى أي إضافات أخرى ناتجة عن نشاطه (الحسين والدوري , 2008: 81). كذلك عرفه الشمري على أنه عبارة عن مجموع الموجودات للمصرف والتي تتضمن العوائد والمكاسب والاستثمارات وهذا ما اتفق عليه أغلب المالىين و المهتمين بالاقتصاد (الشمري, 2009: 175).
3. الموجودات والمطلوبات (Asset&Liability) : أو ما تسمى بالاصول والخصوم وهي جانبي الميزانية العمومية لأي مؤسسة أو شركة وتعرف الموجودات على أنها العناصر التي تملكها المؤسسة وتحقق فوائد لها . اما المطلوبات فهي كل ما يكون بذمة المؤسسة من ديون. إن زيادة الموجودات هو مؤشر جيد يزيد من حقوق ملكيتها وكلما كانت الموجودات أكثر زادت الملاءة المالية وقوتها بالنسبة للمؤسسة أو الشركة أو المصرف والعكس صحيح في حال زيادة الخصوم المتمثلة بالتزامات المصرف التي تقع على عاتقه (علي, 2021).
4. الائتمان المصرفي (bank credit) : ان الائتمان هو جل العمل المصرفي ويتمثل بالقروض والتسليفات وتعد مخاطر الائتمان أكثر المخاطر التي يتعرض لها المصرف إذ تشير الدراسات ان اغلب الازمات المصرفية كان اهم اسبابها هو التعرض لمخاطر الائتمان و التعثر في السداد خاصة (النحلة, 2017: 17).
5. الأرباح (العوائد) Return: يؤثر هذا العامل بشكل واضح وكبير في المخاطر التي يتعرض لها المصرف فكلما ازدادت الأرباح كان المصرف في وضع سليم في حال كانت هناك خطط وهيكل واضح للتمويل هذا من جهة ومن جهة أخرى تشير الأرباح إلى ان المصرف كان معرض لمخاطر عديدة حيث ان العائد يرتبط بعلاقة طردية مع المخاطر (عادل, 2014: 200 - 201).

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تتمثل بمؤثرات خارجية نوعية وكمية وهي كالاتي:

أولاً: العوامل النوعية الخارجية المؤثرة في المخاطر المصرفية

تشمل هذه العوامل سياسات خارجية نوعية ممنهجة تؤثر في العملية المصرفية وهي :

1. الحوكمة المصرفية (Banking Governance): بعد الانهيارات والازمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي أصبح من المهم وجود مجموعة من القوانين التي تنظم العمل في المؤسسات المالية والشركات فظهر مفهوم الحوكمة (Governance) وهي مشتقة من كلمة (Govern) وتعني الحوكمة ,الحكم ,التتابع ان الحوكمة هي مجموعة من القوانين والانظمة والقرارات التي تهدف الى سير العمل بجودة عالية وضمان عدم الانهيار في حال حدوث تغييرات او مخاطر غير متوقعة (خوري, 2006: 3-5).
2. المعايير المحاسبية (Accounting Standards): تُعد معايير المحاسبة من الادوات التي تستعمل لقياس وتقييم المخاطر ويُنظر إليها على أنها تساعد الإدارة على السيطرة على العمليات وكذلك تعتبر بمثابة خارطة التي توجه إلى التخطيط واتخاذ القرارات . و أصبح من الواجب وجود معايير وقواعد محاسبية موحدة لأعداد وعرض القوائم المالية كان ذلك بسبب العولمة والتبادل التجاري بين الدول وزيادة التعاملات المصرفية (الحرس واخرون, 2019: 39).
3. المنظمات والمعايير الدولية لأدارة المخاطر (International organizations and standards for risk management)

أظهرت الكثير من المؤسسات اهتمام بالغ وكبير بالمخاطر وأدارتها وسبل الوقاية منها من خلال عرض أطر متعددة وحلول لمواجهة الخطر من أهمها (نشرة توعوية منصة ادارة المخاطر, 2021: 10-14):

- أ. المعيار الدولي لأدارة المخاطر آيزو(ISO 31000).
- ب. معايير وأطر ادارة ورقابة الخطر الصادرة عن(COSO), وهي لجنة متكونة من معاهد المحاسبين واختصار ل "Committee of Sponsoring Organizations".
- ت. معايير بازل للمخاطر المصرفية وهي اهم منظمة تؤثر على العمل المصرفي ومقرراتها تساهم في الحد من المخاطر المصرفية.

ثانياً: العوامل الخارجية الكمية المؤثرة في المخاطر

هي مؤشرات ومتغيرات تؤثر على الاقتصاد بصورة عامة ويمكن قياسها كمياً وهي كالتالي:

1. اسعار الفائدة (Interest Rates): لا شك ان سعر الفائدة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بلب العمل المصرفي ويمثل نسبة او عائد نتيجة لايداع العميل امواله في المصرف كذلك يشير الى السعر الذي يقوم البنك المركزي بدفعه للمصارف التجارية مقابل ايداعهم ويعتبر كوسيلة للتحكم بعرض النقد و السيولة اذ ان رفعه يقلل من عمليات الاقتراض والعكس هو عند تخفيضه (مصطفى وآخرون, 2014: 393).
2. الاحتياطيات (The Reserves): تعتبر احد ادوات السياسة النقدية يتم من خلاله إلزام المصارف التجارية بالأحتفاظ بنسبة معينة يحددها البنك المركزي الغرض منها هو لحماية اموال المودعين من المخاطر التي يتعرض لها المصرف كمخاطر الافلاس وهذا بدوره يؤثر على حجم الائتمان الممنوح(كنعان , 2012: 268), تقتطع الاحتياطيات عادة من الارباح السنوية لمواجهة اي طارئ وتعد احد مصادر التمويل الداخلي , وتقسم الاحتياطيات في المصرف الى نوعين هما احتياطي خاص (الاختياري) يكونه المصرف من ذاته لاهداف وسياسات خاصة بالمصرف والاحتياطي القانوني (احتياطي رأس المال) هو احتياطي يفرض من السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي على جميع المصارف(الصيرفي, 2007: 34-35).
3. التضخم (The Inflation): هو ارتفاع مستمر في مستوى الاسعار لجميع انواع السلع والخدمات ويؤثر على القوة الشرائية وهذا يؤثر سلباً على كل من معدلات الاستثمار والاستهلاك وبدوره يؤثر اجمالاً على النشاط الاقتصادي ككل ويحدث نوع من الاختلالات نتيجة لارتفاع عرض النقد مقارنة مع مستوى السلع والخدمات , له آثار اقتصادية عديدة تتمثل بتأثيره على القوة الشرائية للنقود و قدرة الفرد على الادخار وتأثيره على ميزان المدفوعات وتوزيع الثروة بالنسبة لدعم المشاريع والقطاعات والدخل بالنسبة للفرد(طه, 2021: 7-8).
4. سعر الصرف (The Exchange rate): يعتبر سعر الصرف عامل مهم جداً يؤثر على التعاملات والعمل في المصرف ويُعرف على انه (ثمن لعملة دولة بالنسبة لعملة دولة اخرى ويمثل ثمن او نسبة التبادل بين العملاتين باعتبار احدهما سلعة والثانية سعر نقدي لها)(عوض الله, 2008: 44).
5. كفاءة الانفاق الحكومي (Government spending efficiency): يرتبط مفهوم الكفاءة بالنمو الاقتصادي فكلما كان الانفاق الحكومي على مستوى عال من الكفاءة ادى الى زيادة في النمو الاقتصادي ويؤدي الى ارتفاع معدلات ومستويات التوظيف وبالتالي يؤدي الى زيادة ارتفاع دخل الفرد وهذا يؤثر في صلب العمل المصرفي المتمثل بالائتمان الممنوح للأفراد اذ يزيد من قدرة الافراد على الاقتراض والتسديد وعدم التعثر في السداد ويمكن تعريفه على انه (هدف وغرض يقوم بتحقيقه اشخاص من اجل تحقيق المصلحة العامة)(الجنابي, 1991: 17).

المبحث الثالث - تحليل واقع أهم مؤشرات بعض العوامل الخارجية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية:

1. الاحتياطيات: وتُعدّ الاحتياطيات إحدى أدوات السياسة النقدية للسيطرة على العمليات المالية، والجدول (1) أدناه يوضح الاحتياطيات للمصارف الحكومية والخاصة ومعدل التغيير فيها :

جدول (1) : نسبة الاحتياطي للمصارف الحكومية والخاصة ونسبة التغيير للمدة من (2010-2020) (ترليون دينار).

السنة	الاحتياطي القانوني للمصارف الحكومية	الاحتياطي القانوني للمصارف الخاصة	الاحتياطي القانوني للمصارف الحكومية والخاصة	نسبة التغيير	نسبة التغيير القانوني للمصارف الحكومية	نسبة التغيير القانوني للمصارف الخاصة
	1	2	3 = (1+2)	4	5	
2010	4.9	2.2	7.1	-	-	-
2011	5.2	2.6	7.8	6.1	81.2	
2012	5.7	2.9	8.6	9.6	11.5	
2013	6.1	3.4	9.5	7.0	17.2	
2014	7.0	3.5	10.5	14.8	2.9	
2015	6.2	3.2	9.4	(32.6)	(8.6)	
2016	5.8	2.9	8.7	(6.5)	(9.4)	
2017	4.6	1.9	6.5	(20.7)	(34.5)	
2018	9.2	1.2	10.4	100	(36.8)	
2019	8.4	1.2	9.6	(8.7)	0	
2020	8.1	1.1	9.2	(3.6)	(9.09)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، التقرير الاقتصادي دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010_2020).

يُلاحظ من الجدول (1) الاحتياطي القانوني لسنة 2010 كان مقداره 7.1 ترليون دينار عراقي وكانت نسبة الاحتياطيات القانونية والخاصة على التوالي 4.9 و 2.2 ترليون دينار عراقي أما في عام 2011 ارتفعت نسبة الاحتياطيات الاجمالية بما فيها الحكومية والخاصة وكانت نسبة التغيير للحكومية 6.1% أما الخاصة فكانت نسبتها 81.2% وفي الاعوام 2012, 2013, 2014 شهدت الاحتياطيات ارتفاعاً بشكل تدريجي لتبلغ قيمتها في عام 2014 اعلى نسبة فبلغت 10.5 ترليون دينار عراقي فكانت الحكومية 7.0 وكانت الخاصة 3.5 ترليون دينار وبمعدل تغيير للحكومية بنسبة 14.8% وللخاصة 2.9% كان هذا الارتفاع بسبب فرض البنك المركزي لسياسته النقدية بسبب ارتفاع اسعار النفط والتطورات الاقتصادية وارتفاع مستوى الاستثمار وزيادة المعروض النقدي. بدأت النسب تتخفّض من عام 2015 حتى عام 2017 فكان اجمالي الاحتياطي 6.5 ترليون دينار في عام 2017 وكانت نسب التغيير سالبة لكل من المصارف الحكومية والخاصة كان هذا الانخفاض بسبب اتخاذ البنك المركزي لسياسة توسعية من اجل تنشيط العمليات الاقتصادية التي عانت التزعزع والتخلخل لما يمر به البلد من اوضاع امنية في هذه الفترة. في عام 2018 ارتفع اجمالي الاحتياطيات ليبلغ 10.4 ثم انخفاض بسيط في عام 2019. اما في عام 2020 ومع التزام المصارف بتوجيهات السياسة النقدية من اجل اسناد العملية التنموية الاقتصادية ودعم الجهاز المصرفي لتوفير السيولة النقدية تم تخفيض نسبة الاحتياطيات الالزامية القانونية على الودائع الجارية من 15% الى 13% للعملة المحلية لمواجهة الأزمة الراهنة لجائحة كورونا بينما احتفظت ودائع التوفير والثابتة بنفس النسبة البالغة 10% (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2020: 31). وبناءً على ما تم ذكره اعلاه، شهدت الاحتياطيات لعام 2020 انخفاضاً ليبلغ 9.2 ترليون دينار بعد ان كان في العام السابق 9.6 ترليون دينار هذا ما ادى الى انخفاض نسبتها لكل من المصارف الحكومية والخاصة والتي بلغت على التوالي 8.1, 1.1 ترليون دينار عراقي.

2. اسعار الصرف الاجنبي: يعد من العوامل المهمة والذي يرتبط بمخاطر الائتمان، لان مقدار الزيادة في سعر الصرف يؤدي الى زيادة في ارتفاع اسعار السلع والمنتجات المحلية وهذا بدوره يؤثر على الموجودات المصرفية والجدول (2) يوضح اسعار الصرف الاجنبي ومعدل التغير في العراق للمدة من (2010-2020) .

جدول (2) : المعدل السنوي لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ومعدل التغير للمدة (2010-2020) (بالدينار).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	1185	1196	1233	1232	1214	1247	1275	1258	1209	1202	1231
معدل التغير %	-	0.92	3.09	(0.08)	(1.46)	0.02	2.24	(1.33)	(3.91)	(0.57)	2.41

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020).

نلاحظ ان سعر الصرف تباين خلال مدة البحث، ومما لا شك فيه انه يؤثر بشكل كبير على المستوى العام للأسعار في حالة ارتفاعه فأن قيمة العملة تنخفض وبذلك ترتفع اسعار السلع والخدمات وتقل قيمة النقود وهذا بدوره يؤثر على قدرة المقترض في التسديد. يلاحظ من الجدول (2) ان في العامين 2010 و2011 تذبذب سعر الصرف بين 1185 و1196 اما في العام 2012 ارتفع سعر الصرف ليبلغ قيمته 1232 دينار وبمعدل تغير مقداره 3.09% مما ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي إذ ارتفعت الاسعار المحلية حتى عام 2014 حيث شهد انخفاضا وبلغت قيمته 1214 دينار وبمعدل تغير -1.46 ثم عاد ليرتفع في عام 2015 اذ بلغ 1247 دينار وبلغ اعلى ارتفاع له في عام 2016 فكانت قيمته 1275 دينار وبمعدل تغير 2.24% كان سبب هذا الارتفاع لتدخل الوضع الامني وانخفاض اسعار النفط في تلك الفترة ثم بدأ في السنوات اللاحقة بالانخفاض التدريجي البسيط حتى عام 2020 حيث بدأ بالارتفاع قليلا ليصبح 1231 دينار وبمعدل تغير 2.41% عن السنة السابقة التي كان فيها بقيمة 1202 وبمعدل تغير -0.57. كان ارتفاعه في عام 2020 بسبب الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام .

3. اسعار الفائدة: عامل مهم جدا يؤثر في العملية الائتمانية والجدول ادناه يبين نسب اسعار الفائدة لكل من الايداع والاقرض للبنك المركزي:

جدول (3): أسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2020) (نسب مئوية).

السنة	سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة) 1	سعر فائدة الإيداع (الثابتة لمدة سنة) 2	سعر فائدة الإقراض (الأقراض متوسط الأجل) 3
2010	6.25	7.17	13.32
2011	6.0	6.90	13.56
2012	6.0	6.77	13.00
2013	6.0	6.60	13.12
2014	6.0	6.01	12.37
2015	6.0	5.75	12.27
2016	4.33	5.65	12.30
2017	4.0	5.53	12.44
2018	4.0	5.29	12.19
2019	4.0	5.15	11.85
2020	4.0	4.83	11.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (3) ان سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة) بلغ 6.25% في عام 2010 ثم شهد انخفاض في السنوات اللاحقة للمدة (2011-2015) ليبلغ 6.0% وجاء ذلك الانخفاض استنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي التي اعتمدتها

السياسة النقدية من أجل تحفيز النشاط الائتماني والزيادة الحقيقية في الاقتصاد استمر هذا الحد من النسبة حتى عام 2015 تعمّد بعدها البنك المركزي عام 2016 على خفض النسبة لتبلغ 4.33% بعدها انخفض الى 4.0 % واستقرت هذه النسبة لغاية مدة الدراسة وهذا يدل على استمرار البنك المركزي بفرض سياسة توسعية من أجل دعم العملية التنموية للاقتصاد وتحسين الواقع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار بالإضافة الى الحد من الازمات المالية التي يمر بها البلد.

كذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة والأقراض الذي كان مستقرا نوعا ما وكان تذبذبه يكاد يكون طفيفا جدا وينسب منخفضة, كذلك التباين بين سعري الفائدة للأقراض والإيداع حيث انخفض سعر فائدة الاقراض في نفس الوقت كان يساوي اكثر من ضعف سعر الفائدة للإيداع.

إن سعر الفائدة أخذ بالإنخفاض التدريجي والذي انعكس بصورة سلبية على ودائع المصارف العاملة خصوصا في عام 2019 هذا الامر يولد تأثيرا سلبيا على كافة النشاطات الاقتصادية وذلك يدل على ان المتوسط بين سعري الفائدة والأقراض بلغ تقريبا 6% وتعتبر اعلى من النسبة المعيارية الدولية المتروحة بين ال 1% و 3% (البنك المركزي العراقي, 2013: 34).

4. التضخم: من اهم المؤشرات تأثيرا على الاقتصاد وعلى المخاطر المالية والذي يتطلب متابعته بشكل دوري وعدم السماح بتجاوز حدوده المخطط لها ويتعين على ذلك معالجة اختلالاته الناتجة عن مؤثرات اقتصادية خارجية تتمثل بالمستوردات وله تأثير كبير على مخاطر الائتمان لانه يؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية لمبلغ القرض ويؤثر ايضا على ارباح المقترضين والجدول يبين معدلات التضخم في العراق في الفترة من 2010 الى 2020.

جدول (4) : يبين معدلات التضخم ونسب التغيير السنوي في العراق للمدة 2010-2020 (نسب مئوية).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم السنوي %	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	0.5	0.2	0.4	(0.2)	0.6
معدل التغيير	-	133.3	8.92	(68.9)	15.78	(36.4)	64.3	(60)	100	(150)	200

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية , دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020).

نلاحظ ان معدل التضخم كان يتغير بشكل ملحوظ خلال مدة البحث حيث يتبين ان السنوات 2010 و 2011 و 2012 بلغت فيها 2.4% و 5.6% و 6.1% على التوالي، وكانت معدلات التغيير 133.3% و 8.92% لعامي 2011 و 2012 على التوالي وهذا التضخم ادى الى ضعف القوة الحقيقية للنقود مما اثر على قدرة المقترضين في السداد نتيجة الوضع السيء في تلك السنوات اضافة الى عدم تقديم القروض طويلة الاجل من المصارف. عام 2013 انخفض معدل التضخم ليعود ويرتفع مرة اخرى في عام 2014 فكان بنسبة 2.2% واستمرت المعدلات التضخمية للسنوات من 2015 ولغاية العام 2018 على نفس النحو بتذبذب طفيف جدا مما يدل على وجود استقرار جزئي في هذه السنوات والسبب في ذلك نجاح البنك المركزي في تحقيق

استقرار اسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف الذي يمثل الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السوق. أما عام 2019 فبلغت اقل نسبة للتضخم خلال فترة البحث وكانت -0.2 وهذا مؤشر جيد يدل على وجود نوع من الانتعاش واخيرا بلغت نسبته 0.6% في عام 2020 وبمعدل تغيير 200% وتعتبر طفرة كبيرة حيث كان هناك نوع من التضخم الذي حدث بسبب اوضاع جائحة كورونا التي اثرت على الاقتصاد بشكل عام.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. تتعرض المخاطر المصرفية لنوعين من العوامل هي داخلية كمية او نوعية وخارجية كمية او نوعية, يمكن تلافيها وتقليل اثرها من خلال اتباع سياسات وقواعد وأعداد السيناريوهات والخطط اللازمة لتلافيها.
2. شهدت الاحتياطات ارتفاعاً بشكل تدريجي لتبلغ قيمتها في عام 2014 أعلى نسبة فبلغت 10.5 ترليون دينار عراقي كان هذا الارتفاع بسبب فرض البنك المركزي لسياسته النقدية بسبب ارتفاع اسعار النفط والتطورات الاقتصادية وارتفاع مستوى الاستثمار وزيادة المعروض النقدي, بعدها تعرض العراق لعصابات داعش مما دفع البنك المركزي الى إتخاذ سياسة توسعية من اجل تنشيط العمليات الاقتصادية التي عانت من التزعزع والتخلخل لما يمر به البلد من اوضاع امنية في هذه الفترة وفي فترة جائحة كورونا خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطات الالزامية القانونية على الودائع الجارية من 15% الى 13% للعملة المحلية لمواجهة الازمة الراهنة.
3. إرتفاع اسعار الصرف لتخلخل الوضع الامني وانخفاض اسعار النفط في تلك الفترة ثم بدأ الإنخفاض التدريجي البسيط في السنوات حتى عام 2020 حيث بدأ بالارتفاع قليلاً ليصبح 1231 دينار وكان ارتفاعه في عام 2020 بسبب الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد بشكل عام وهذا يؤكد إن اسعار الصرف عادةً ما ترتفع في الأزمات.
4. إنخفاض أسعار الفائدة استناداً الى قواعد الاستقرار الاقتصادي التي اعتمدتها السياسة النقدية من أجل تحفيز النشاط الائتماني وزيادة الحقيقية في الاقتصاد.
5. التضخم ادى الى ضعف القوة الحقيقية للنقود مما أثر على قدرة المقترضين في السداد نتيجة الوضع السيء في تلك السنوات اضافة الى عدم تقديم القروض طويلة الاجل من المصارف.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وضع خطط وسيناريوهات وبرامج للتقليل من خطورة العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية وخاصة في الأزمات وذلك عن طريق الاستفادة من التجارب السابقة.
2. ضرورة وضع سيناريوهات من قبل البنك المركزي لمعالجة العوامل الخارجية التي تؤثر في المخاطر خاصة في اوقات الأزمات الطارئة كجائحة كورونا التي تعرض لها العالم في السنوات الاخيرة وكان تأثيرها على الاقتصاد واضحاً في جميع الدول.
3. ينبغي أن تتمتع المصارف بالقدرة على تشخيص المخاطر والكشف عنها مبكراً والتعامل معها.
4. نظراً للأهمية الكبيرة لأدارة المخاطر المصرفية يتوجب على المصارف أن تقوم بعمليات تدعم نظم وإدارة المخاطر وكيفية التعامل معها من خلال التدريب والتطوير والالتزام بالقواعد والمعايير الحديثة للمنظمات وخصوصاً لجنة بازل.

المصادر

أولاً: الكتب

1. الحنيطي، محمد فالح، إدارة الموارد البشرية، دار الحامد لمنشر والتوزيع، عمان، 2004.
2. الحسيني، فالح والدوري، مؤيد، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
3. الحسيني، فالح والدوري، مؤيد، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
4. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، ط1، 1991.
5. الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، دار نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 2008.
6. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف: الدافع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
7. الشاهد، سمير وحما، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، ط1، 2000.
8. الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2007.
9. العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، نشر جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008.
10. الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات النقدية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
11. جبر، هشام إدارة المصارف – أصولها العلمية والعملية، عمادة البحث العلمي – جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ط3، 2006.
12. حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية – الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005.
13. حمرة محمد إبراهيم. إدارة المخاطر، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014.
14. شماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008.
15. طه، رانيا الشيخ، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 موجه إلى الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي، 2021.
16. عبدالله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
17. عوض الله، زينب حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
18. كنعان، علي النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012.
19. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2014.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. أحمد، محمد أحمد عباس، أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلي لتحسين جودة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، بورسعيد، 2019.
2. السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016.
3. حوري، زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسطنطينية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006.
4. زيد، ايمن، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر) رسالة ماجستير جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
5. عادل، سلماني، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ثالثاً: المجلات والمقالات والمؤتمرات

1. الحرش، عماد، السعيد، جبار دخيل، الشايح، عصام، أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحقيق الموازنة بين المعالجة المحاسبية والمخاطر السوقية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، المجلد 11، العدد الأول، 2019.
2. النحلة، مروان، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، 2010.

3. عبد الكريم, نصر, ابو صلاح, مصطفى, المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل –دراسة تطبيقية لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين, المؤتمر العلمي السنوي الخامس, جامعة فيلادلفيا الاردنية, عمان, 2007.
4. عبد العزيز, طيبة, محمد, مرايمي, بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية, الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري, جامعة " قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, الجزائر, 2008.

رابعاً: التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي, تقرير الاستقرار المالي (2010-2020).
2. مصرف الراجحي, التقرير السنوي, 2020.

خامساً: مواقع الانترنت

علي, علا, الفرق بين الاصول والخصوم, 29 مارس, 2021, تاريخ الدخول 19 كانون الثاني 2022, -الساعة-3:26, الساعة, 3:26, عبر الموقع الالكتروني: <https://www.alalmr.com/post/1034030>

المصادر الاجنبية

1. Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts HM Treasury, the Orange Book, Working Papers, October 2004.
2. TFSRT, T, F, Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks, USA, 1999.